مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

اللجنة الدستورية

بين دعوات المشاركة ودعوات المقاطعة

تقرير بحثي من إعداد فريق مركز الحوار السوري

السبت 22 شعبان 1440 هـ - 27 نيسان 2019 م

المحتويات

الملخص: 2
مقدمة: 3
مدخل تمهيدي: نظرة على أبرز المحطات السياسية المتعلقة بالقضية السورية: من هيئة الحكم الانتقالي إلى اللجنة الدستورية 5
أولاً- أدلة المؤيدين للجنة الدستورية: 7
1- تغير الرؤية الدولية لشكل الحل السياسي: التراجع عن "هيئة الحكم الانتقالية": 7
2- المدخل الدستوري هو المدخل الوحيد لحل "النزاعات الداخلية" في تجارب الأمم المتحدة: 8
3- ضعف الموقف التفاوضي للمعارضة نتيجة خسارة العديد من أوراق القوة: 9
4- فقدان البديل الأفضل في حال رفض خيار اللجنة الدستورية: 9
5- البدء باللجنة الدستورية لا يعني إلغاء العملية السياسية التي رسمها بيان جنيف 1: 9
6- هيئة الحكم الانتقالية لن تحقق بمفردها انتقالاً سياسياً مضموناً: 10
7- رفض الدخول في اللجنة الدستورية سيسمح بملء مقاعد المعارضة بشخصيات لن تدافع عن مطالب الشعب السوري: 11
8- قرار المشاركة في اللجنة الدستورية جاء نتيجةالتوافق بين قوى الثورة والمعارضة: 11
9- إحراج الأسد وتقليص صلاحياته: 12
10- إقرار الدستور سيدعم مرجعية هيئة الحكم الانتقالي: 13
ثانياً- أدلة المعارضين للجنة الدستورية: 13
1- اللجنة الدستورية فرصة للتهرب من عملية الانتقال السياسي: 13
2- ضرورة عدم التماهي مع "تغير المزاج الدولي" لصالح الطرح الروسي 14
3- مشاركة المعارضة في العملية الدستورية ستعطي المصداقية لها: 15
4- إعادة تأهيل الأسد 15
5- إشكاليات قانونية 16
6- معضلة الدولة البوليسية 17
7- معضلة كتابة الدستور تحت الاحتلال 18
8- خدعة البيئة الآمنة 18
9- غياب الكفاءات عن المرشحين للجنة الدستورية 19
10- غياب الصلاحيات والآليات الناظمة لعمل اللجنة الدستورية: 19
الملاحق: 21
الملحق رقم /1/ يوضح الخلاف بين وجهتي نظر كل من النظام والمعارضة تجاه اللجنة الدستورية 21
الملحق رقم /2/ يتضمن تلخيصاً لأدلة فريق المؤيدين للجنة الدستورية والمشاركين بها 22
الملحق رقم /3/ يتضمن تلخيصاً لأدلة فريق المؤيدين للجنة الدستورية والمشاركين بها 25

الملخص:

تعد اللجنة الدستورية التي كانت أهم مخرجات مؤتمر سوتشي المنعقد في كانون الثاني 2018، الحدث السياسي الأبرز على الساحة السياسية السورية حالياً، إن لم يكن الحدث الوحيد، حيث تحاول الكثير من الجهات الدولية الضامنة الدفع لإنجاح هذا التصور، في محاولة لإخراج العملية السياسية المتعثرة من عنق الزجاجة.

يقوم هذا التقرير بتتبع مسار اللجنة الدستورية ابتداءاً من نشوء الفكرة وما سبقها من أحداث سياسية مهدت لظهورها، واستعراض ردود الأفعال المختلفة والآراء وأدلتها المتباينة حولها، وذلك من خلال رصد التصريحات والمواقف العلنية ومقالات الرأي التي تطرقت لهذا الموضوع، ومن خلال المقابلات المباشرة مع شخصيات سورية تمثل وجهتي نظر قوى الثورة والمعارضة المختلفة تجاه الأمر.

يعرض التقرير ملخصاً لأهم المحطات الرئيسية التي حكمت مسار العملية السياسية السورية ورسمت تفاصيل خطة الانتقال السياسي التي أقرها المجتمع الدولي، وصولاً إلى التدخل الروسي ومحاولته حرف المسار الأممي وطرح رؤيته الخاصة التي اختصرت كل خطوات الانتقال السياسي بلجنة دستورية وانتخابات.

كذلك، يستعرض التقرير المواقف المختلفة إزاء المشاركة في اللجنة الدستورية حيث فصلَّ في عرض أدلة المؤيدين للمشاركة والتي اعتبرت المشاركة فرصة لتحريك المياه السياسية الراكدة بعد تغير المزاج الدولي والوصول إلى توافقات روسية أمريكية تركية، عدا عن كونها فرصة لإحراج نظام الأسد وإجباره على الانخراط في العملية السياسية وفي كتابة دستور جديد سيقلص صلاحيات رئيسه، وسيدفع باتجاه إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وفي ظل بيئة آمنة ومحايدة، تمهد مع غيرها من المسارات إلى تحقيق الانتقال السياسي المنشود، وذلك مع التأكيد على مبدأ هام بأنه: "لن يتم التوافق على شيء حتى يتم التوافق على كل شيء".

بالمقابل، فصلَّ التقرير أيضاً في الردود الرافضة، والتي اعتبرت المضي والمشاركة في مسار اللجنة الدستورية إقراراً قانونياً وسياسياً بتجاهل عملية الانتقال السياسي وفق رؤية وتراتبية بيان جنيف1 وقرارات مجلس الأمن الأخرى، وقبول تماهي المجتمع الدولي مع الطرح الروسي والتهرب من التزاماته الأخلاقية خصوصاً فما يتعلق بإجراءات بناء الثقة التي تركز على الجانب الإنساني كإطلاق المعتقلين، والتأكيد على أن مخرجاتها لن تكون سوى عملية إعادة تأهيل وشرعنة جديدة لنظام الأسد، الذي لا يرى سوى الحل الأمني، ولا يحترم القوانين والدساتير. مشيرة إلى أن الظروف الحالية المحيطة بعملية التشكيل لا تساعد على إيجاد لجنة نزيهة حيادية مستقلة القرار، قادرة على العمل في بيئة ملائمة، وخاصة مع الغموض الذي يكتنف عملها ويترك مجالاً كبيراً للمناورة والعرقلة، تحديداً من طرف النظام وحلفائه.

وعرض التقرير كذلك جداول تفصيلية مختصرة، استعرضت بشكل مختصر الفروقات بين رؤية نظام الأسد وتصوره عن مهمة اللجنة وعملها والرؤية لدى المعارضة السورية، بالاضافة إلى استعراض لكل دليل طرحه أحد الأطراف والردود عليها من الطرف الآخر، وأهم الكيانات والشخصيات السياسية التي تتبنى كل طرح.

مقدمة:

بدأ الحديث عن إعادة النظر في الدستور السوري في المراحل الأولى من إطلاق العملية السياسية، حيث تطرق بيان جنيف1 لهذه الجزئية كأحد الاجراءات الداعمة لعملية الانتقال السياسي التي ترتكز على إقامة هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحية التنفيذية تضم ممثلين عن جميع الاطراف، ثم دعم قرار مجلس الأمن رقم /2254/ لعام 2015 هذا التوجه، محدداً الجدول الزمني لكل مرحلة.

مع انطلاق مسار أستانة كمسار "رديف" لجنيف في بداية 2017، ظهر التركيز الروسي على مسألة الدستور[1]، في محاولة منها لاختطاف مسار جنيف التفاوضي المبني على قرارات مجلس الأمن وبيان جنيف1، واختزاله بعملية إصلاح دستوري كحل للمسألة السورية، بعد أن غيّر التدخل العسكري الروسي خارطة النفوذ العسكرية لصالح قوات الأسد والميليشيات المساندة له.

مع بدايات 2018، أعاد مؤتمر سوتشي مسألة الإصلاح الدستوري للواجهة بقوة، خصوصاً مع مسايرة المسار الأممي لهذا الطرح من خلال تقديم سلة الدستور على سلة الحكم والانتقال السياسي، ومع تأكيد بعض الدول المؤثرة في القضية السورية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في "اللاورقة" على القضية الدستورية والانتخابات[2].

كان لهذا التغيير في أولويات الحل السياسي على المستوى الدولي أثره المباشر في مواقف قوى الثورة والمعارضة، والتي انقسمت على رأيين: مؤيد لهذه الخطوة وداع للمشاركة فيها، وبين معارض لها ومطالب بمقاطعتها، فيما أكدت الحاضنة الثورية خلال مظاهراتها أنها لاتزال تتمسك بمطالبها الأساسية التي تعطي الأولوية لإسقاط الأسد ونظامه الأمني[3].

يستعرض هذا التقرير وجهتي النظر الموجودة لدى المعارضة السورية بخصوص اللجنة الدستورية، بحيث يعرض الأدلة التي يتمسك بها كل فريق للدلالة على صحة موقفه، والردود التي يقدمها لدحض أدلة الفريق المعارض.

تأتي أهمية هذا التقرير في تركيزه على أهم موضوع مطروح على ساحة الحل السياسي حالياً، والذي قسم المعارضة السورية عمودياً، وقسم معها الرأي العام لدى الحاضنة الشعبية. وبالتالي فإن توضيح وجهات النظر، سيساعد القارئ والمتابع على فهم أكثر عمقاً لهذه الآراء من جهة، كما أنه قد يساهم في تخفيف حدة الاحتقان بينهما عندما يرى كل طرف أدلة الطرف الآخر ودفوعه.

---

[1] حيث قام الروس بتسليم وفد الفصائل العسكرية مسودة روسية للدستور الروسي.

ينظر: روسيا تسلم مسودة دستور جديد لسوريا إلى الفصائل المعارضة في أستانة، فرانس 24، 2017/1/24، الرابط: https://bit.ly/2WMMgdU.

[2] للاطلاع على ورقة الدولة الخمس، ينظر: "النهار" تنشر وثيقة الدول الخمس في مفاوضات فيينا، جريدة النهار، 2018/1/26، الرابط: https://bit.ly/2Uhj5CT.

[3] مظاهرات حاشدة في جمعة "لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار"، تلفزيون سوريا، 2018/9/21، الرابط: https://bit.ly/2UpHIfW.

يهدف التقرير إلى فهم المعطيات التي استند عليها كل طرف، والأسباب التي دفعته لتبني موقفه الحالي بنظرة حيادية بعيدة عن الشخصنة والأحكام المسبقة، مع إتاحة الفرصة لكل طرف للرد على أدلة الطرف الآخر، للوصول إلى تصور أمثل حول إيجابيات كل خيار وسلبياته.

اعتمد التقرير على منهجية مزدوجة:

الأولى هي رصد التصريحات والتعليقات والمقابلات والآراء المنشورة التي صرح بها كل طرف مدافعاً عن رأيه، وشارحاً الأسباب التي تعزز موقفه.

الثانية هي المقابلات المباشرة غير المتزامنة والمنفصلة[4]؛ حيث قام فريق العمل بإجراء هذه المقابلات مع /5/ شخصيات سياسية من كلا التوجهين وطرح عليها أدلة الطرف الآخر مفسحاً لها المجال للرد عليها. وهذه الشخصيات هي[5]:

- من الاتجاه المؤيد للجنة الدستورية: تم اختيار ثلاث شخصيات قلما تظهر على الإعلام، وهي في الوقت ذاته مشاركة بفعالية في المسار التفاوضي بحكم عضويتها في الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئة التفاوض العليا وترشيحها للجنة الدستورية في قائمة المعارضة، وقد تمت المقابلات مع شخصين ولم نوفق في المقابلة الثالثة بسبب ظروف خاصة لدى الشخصية المختارة.
- من الاتجاه المعارض للجنة الدستورية: تم اختيار كذلك ثلاثة أشخاص من مشارب متنوعة، الأول عضو مجلس الأمناء في المجلس الإسلامي السوري، والثاني شخصية سياسية مستقلة، والثالث شخصية قانونية وحقوقية.

وفي سياق الحديث عن المنهجية، نود الإشارة إلى أننا سنورد أدلة كل فريق بشكل متسلسل مع الإشارة إلى ردود الفريق الآخر على تلك الأدلة -في حال وجدت- ضمن الهوامش، والسبب في ذلك، أننا نريد التركيز على أدلة كل فريق في المتن بما لا يشوش على القارئ بالردود.

ضمّ التقرير مدخل وقسمين رئيسين وملحقات: حيث أوضح المدخل بشكل مختصر تطورات المشهد السياسي وأهم محطاته، وصولاً إلى اللجنة الدستورية، ثم جاء قسمه الأول بالأدلة المختلفة التي يستند عليها المؤيدون لفكرة اللجنة الدستورية، ليتحدث في القسم الثاني عن أدولة الفريق الآخر المعارض لها، ثم ليختتم بعدة ملحقات تتضمن مجموعة من الجداول والمقارنات التي تلخص أهم الأدلة المطروحة والردود عليها.

[4] اختار فريق العمل هذا الأسلوب نظراً لحالة الاستقطاب الشديدة بين أطراف المعارضة المختلفة تجاه قضية اللجنة الدستورية، والتي قد تؤدي إلى انفجار الوضع وتحول النقاش والحوار بينها إلى الشخصنة والجدال في حال اجتماعها مع بعضها البعض في نقاش مباشر.

[5] تم إغفال أسماء الشخصيات التي أجريت معهم المقابلة تماشياً مع الهدف الأساسي للتقرير: وهو تقييم أدلة كل فريق بصورة حيادية بعيدة عن النظرة الشخصية أو الحزبية أو الفكرية، بحيث يكون هنالك تقييم للدليل والفكرة بغض النظر عن قائلها.

مدخل تمهيدي: نظرة على أبرز المحطات السياسية المتعلقة بالقضية السورية: من هيئة الحكم الانتقالي إلى اللجنة الدستورية

بعد انطلاق الثورة السورية، بدأت بعض الدول المعنية بالقضية السورية ومعها الأمم المتحدة بالبحث عن الحلول السياسية التي يمكن أن تمثل مخرجاً، كانت البداية مع خطة النقاط الست التي طرحها المبعوث الدولي كوفي عنان في بدايات 2012، والتي بني عليها بيان جنيف1 الصادر في شهر يونيو/حزيران 2012[6]، والذي تضمن عدة أسس للحل السياسي في سوريا أبرزها: "إقامة هيئة حكم انتقالية توافقية كاملة السلطات التنفيذية، باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، إضافة إلى إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام، ثم الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة"[7].

وفي شباط 2014 عقد مؤتمر جنيف 2 والذي جمع وفدي النظام السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وانتهى إلى "طريق مسدود" بسبب خلافات بين الطرفين، لتدخل العملية السياسية بعدها في حالة جمود امتدت لما يقارب الـ 18 شهراً، ليقدم بعدها المبعوث الاممي ستيفان ديمستورا مبادرته الأولى حول مجموعات العمل الأربعة في أيلول 2015[8]، والتي فشلت نظراً للخلافات التي حصلت بخصوص ترتيب أولويات المجموعات بين النظام والمعارضة.

وفي تطور لافت شنت الطائرات الروسية في أيلول 2015 أول ضرباتها في سوريا ضد فصائل عسكرية قرب حمص، وبدأت القوات العسكرية الروسية بالدخول المباشر على خط الصراع السوري في دعم عسكري علني لقوات الأسد التي كانت قد خسرت مساحات واسعة من الأراضي السورية[9].

تبع ذلك عقد اجتماعيين في فيينا لما سمي آنذاك "مجموعة الدعم الدولية لسوريا" في أواخر عام 2015، واللذين، من جهة أولى، فوضا المملكة العربية السعودية بتوحيد المعارضة السورية لخوض مفاوضات مع النظام، حيث جرى "مؤتمر الرياض 1"، وتمخض عنه تشكيل "الهيئة العليا للمفاوضات"، والتي ضمت ممثلين عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والفصائل العسكرية، وهيئة التنسيق وعدد من

---

[6] للاطلاع على نص اتفاق جنيف1، ينظر: الملحق الثاني بقرار مجلس الأمن رقم 2218 لعام 2013، الرابط: https://bit.ly/2UlGItO.

[7] تضمن بيان جنيف 1عدة شروط من أجل تنفيذ العملية الانتقالية في جوء من الاستقرار والهدوء أهمها: وقف أعمال العنف بصورة دائمة، والإشراف على عمليات الانسحاب، والإفراج عن المحتجزين، وإعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

[8] نص اقتراح دي ميستورا بتشكيل أربع مجموعات عمل، هي: السلامة والحماية للجميع، القضايا السياسية والقانونية، المسائل الأمنية والعسكرية ومكافحة الإرهاب، وأخيرًا مجموعة استمرارية الخدمات العامة وإعادة الإعمار والتنمية، وقد اشترطت الفصائل السورية في بيان مشترك مجموعة من الشروط لقبول اقتراح ديمستورا منها رحيل الأسد كشرط أساسي وعدم إغفال "المجموعات الإرهابية"، بالإضافة إلى إبعاد إيران عن أي مشاورات خاصة بسوريا، ورفض استمرار عمل كل من مؤسستي الجيش والأمن، داعيةً إلى حل الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلة مؤسستي الجيش والقضاء ،في حين تمسك الائتلاف المعارض ببحث تشكيل "هيئة الحكم الانتقالية" كاملة الصلاحيات بموجب بيان جنيف-1، بينما أصر النظام السوري على إعطاء الأولوية لمناقشة "ملف الإرهاب" قبل البحث بأي أمر سياسي،

ينظر: خطة دي ميستورا إلى أين؟ ، موقع عنب بلدي، 22-9-2015، الرابط: https://bit.ly/2Id50Py.

[9] التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتداعيات والآفاق، موقع الجزيرة للدراسات، 1-10-2015، الرابط: https://bit.ly/2D0cphX.

الشخصيات المستقلة[10]. ومن جهة ثانية مهدا لصدور قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، الذي شدد على ضرورة إطلاق عملية سياسية تحت الإشراف الأممي، تستند إلى ماورد في بياني جنيف الذين توافقت عليهما مجموعة العمل من أجل سوريا، وأن تنتج هذه العملية السياسية هيئة حكم ذات مصداقية غير طائفية، تشمل الجميع، مع اعتماد مسار صياغة دستور جديد لسوريا في غضون ستة شهور، وإجراء انتخابات في غضون 18 شهرا بإشراف أممي[11].

وتتالت الاجتماعات والتصريحات دون تحقيق أي تقدم يذكر، وصولاً إلى مفاوضات "جنيف4" التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في شباط 2017، وذلك بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا أواخر كانون الأول 2016، حيث قدم المبعوث الأممي ستيفان ديمستورا خلال تلك الجولة تصوره لتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 من خلال أربعة سلال، هي[12]:

- **السلة الأولى**: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.
- **السلة الثانية**: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.
- **السلة الثالثة**: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.
- **السلة الرابعة**: إستراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد

في التوقيت ذاته تقريباً، وفي بداية عام 2017، كانت روسيا قد أطلقت إلى جانب تركيا وإيران مسار أستانا، والذي كان واضحاً توجه الروس فيه لأن يكون بديلاً عن مسار جنيف، خصوصاً وأنهم حاولوا تسييسه من الجولة الأولى عندما قاموا بتسليم وفد المعارضة مسودة دستور روسي لسوريا[13]. ثم تتابعت جولات مسار أستانا وما تزال.

في نهاية عام 2017 اجتمعت شخصيات من المعارضة السورية مجدداً في السعودية بحضور ديمستورا ضمن ماأطلق عليه "مؤتمر الرياض 2" والذي كان يهدف إلى توسيع تمثيل المعارضة السورية في جسم واحد، واختيار أعضاء جدد في الهيئة التي ستفاوض النظام بعد استقالة واستبعاد أعضاء من الهيئة السابقة، فتشكلت هيئة التفاوض العليا[14].

---

[10] مؤتمر الرياض.. الاتفاق على تشكيل هيئة عليا للتفاوض مع الأسد، موقع الخليج أون لاين، 10-12-2015، الرابط: https://bit.ly/2uShjsw.

[11] نص قرار مجلس الامن رقم 2254 لعام 2015، الرابط: https://bit.ly/2N9xYQH.

[12] جنيف 4.. غلة من أربع سلال، الجزيرة، 4-3-2017، الرابط: https://bit.ly/2FTMhWp.

[13] روسيا تسلم مسودة دستور جديد لسوريا إلى الفصائل المعارضة في أستانة، فرانس 24، 2017/1/24، تقرير سابق مشار إليه.

[14] البيان الختامي لمؤتمر الرياض 2: رحيل الأسد مع بدء المرحلة الانتقالية، موقع العربي الجديد، 23-11-2017، الرابط: https://bit.ly/2IfoCTf.

تزامن تشكيل هذه الهيئة مع إعادة الروس ترويج رؤيتهم للحل السياسي الذي يركز على بندي الدستور والانتخابات فقط، وذلك من خلال رعايتها لما أسمته "مؤتمر الحوار الوطني السوري" في سوتشي بداية عام 2018، والذي شارك فيه المبعوث الأممي ستيفان ديمستورا، وقاطعته المعارضة السورية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

لقد أوحت مجمل التطورات السابقة بوجود توجه دولي تسايره الأمم المتحدة بأن يكون "المدخل الدستوري" والانتخابات هي البوابة التي يبدأ من خلالها الحل السياسي، وليس "تشكيل هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية"، وكذلك التنازل عن شرط "رحيل بشار الأسد" الذي طالما أكدت عليه قوى الثورة والمعارضة.

لقد كان للتوجه الدولي الجديد المتمثل ب"تجاوز هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، والتركيز على المدخل الدستوري للحل، والتخلي عن مطلب رحيل الأسد" دوره المباشر في انقسام القوى السياسية والثورية إلى رأيين: الأول يرى ضرورة مسايرة التوجه الدولي الجديد، وبالتالي الموافقة على المدخل الدستوري، والثاني، يذهب إلى ضرورة رفض هذا التوجه لأن فيه إعادة لشرعية النظام وإنتاجه.

لذلك عندما بدأ المسار الدستوري وطرحت قضية تشكيل اللجنة الدستورية، تمسك كل فريق بموقفه؛ فالأول أعلن موافقته عليها، وسعى ممثليه فيها، في حين رفض الفريق الثاني ذلك، وسنستعرض فيما يلي أدلة كل فريق على موقفه.

أولاً- أدلة المؤيدين للجنة الدستورية:

من أبرز المؤيدين لفكرة المشاركة في اللجنة الدستورية هيئة التفاوض السورية، وممثلي مسار أستانة ومن ضمنهم عدد من الفصائل العسكرية، بالإضافة إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والكيانات المنضوية ضمنه، وقد أيد هذا الفريق موقفه بالأدلة التالية:

1- تغير الرؤية الدولية لشكل الحل السياسي: التراجع عن "هيئة الحكم الانتقالية":

يؤكد البعض ممن يؤيد فكرة المضي بالمسار الدستوري المطروح حالياً، بأنهم بالأساس يتوافقون مع الفريق المعارض بأن مدخل "هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية" للحل السياسي هي الأفضل والأسلم لقوى الثورة والمعارضة في تحقيق الانتقال السياسي المنشود، ولكن يوضحون أن المجتمع الدولي ومعه الأمم المتحدة تراجعت عن هذا المدخل الذي لم يعد متاحاً، وبالتالي لم يبق أمامنا –بحسب تعبيرهم- إلا أحد خيارين: إما المقاطعة أو الانخراط في المدخل المتاح حالياً وهو : اللجنة الدستورية[15]. فالدول والأمم المتحدة هي من تراجعت عن فكرة "هيئة الحكم الانتقالية"، وليس قوى الثورة والمعارضة، التي رأى فريق منها، المضي بالخيار

[15] أشار البعض إلى أن خيار المقاطعة هو خيار سياسي أفضل من خيار المضي باللجنة الدستورية، لأنه يفقد العملية السياسية شرعيتها، ويضع الغرب أمام إحراج أخلاقي، على عكس الخيار الثاني، الذي يعطي الغرب –ولو من الناحية الأخلاقية- نوع من الارتياح بأنهم يقدمون شيء للقضية السورية على الصعيد السياسي. (من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019).

الثاني[16]. فما كانت تؤمن به الدول في العام 2011 لم يعد قائماً الآن، الأمر الذي أثّر على المسار التفاوضي وانعكس على الثورة السورية[17].

فقد قرأ بعض أنصار هذا التوجه، مشاركة ديمستورا في مؤتمر سوتشي وشرعنة مساره، بأنه إشارة على وجود تفاهمات روسية أمريكية جديدة حول الحل السياسي النهائي في سوريا، تدفع نحو السير قدماً في مشروع اللجنة الدستورية وتثبيت المبادئ الحية الإثنى عشر[18]، كما اعتبروا أن تأييد تركيا لهذا التوجه وتخويلها تقديم أسماء المرشحين من المعارضة للأمم المتحدة يدل على وجود تفاهم تركي روسي أيضاً في هذا السياق[19].

وأشار بعض المنخرطين في العملية السياسية أنهم تلقوا الكثير من الوعود والتطمينات، التي تظهر الرغبة الدولية الجادة بحل الاستعصاء في العملية السياسية الخاصة بسورية، كما دلّت مجموعة تحركات دولية على قرب الانطلاق بمسارات متوازية وفقاً لقرارات جنيف والسلال الأربعة، مع الإشارة إلى أنه تشكلت مؤخراً أربع لجان ستقوم إحداها بدراسة نموذج الحكم الرئاسي، والأخرى ستدرس نموذج الحكم المختلط، والثالثة ستدرس نموذج الحكم البرلماني، بينما ستصوغ الرابعة القواعد الناظمة لعمل اللجنة ومرجعيتها ومدونة السلوك الخاصة بها[20].

في حين أكدت جهات مشاركة في مسار الأستانة أنهم تلقوا إشارات صريحة بأن المجتمع الدولي سيتجاوز مسألة هيئة الحكم الانتقالي، وسيدعم البدء بإنشاء لجنة دستورية والعملية الانتخابية، وأن ذلك هو الخيار الوحيد أمام المعارضة السورية وعليها القبول به أو توقع عودة الأمور في سوريا إلى ماقبل عام 2011، وهو ما جاء نتيجة توافقات لعدد من الدول الإقليمية والمعنية بالقضية السورية[21].

2- المدخل الدستوري هو المدخل الوحيد لحل "النزاعات الداخلية" في تجارب الأمم المتحدة:

أوضح بعض السياسيين أنهم تلقوا تأكيدات من الأمم المتحدة أنه من الناحية القانونية لا يمكن تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وتغيير "رئيس دولة" بقرار دولي، لأن ذلك يعد خرقاً لقواعد احترام سيادة الدول، وهو لم يجر سابقاً في أية دولة، بحيث تقوم الأمم المتحدة بتغيير رئيس دولة. حيث تقضي تقاليد الأمم المتحدة في فض النزاعات، وهذا الأمر ليس خاصاً بسوريا فقط، أن إزالة أي رئيس هو قرار داخلي، وأن المدخل لأي تغيير سياسي

---

[16] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[17] نصر الحريري لـ«البيان»: لا نخضع للإملاءات والمزاج الدولي تغيّر حيال سوريا، موقع البيان، 12-12-2018، الرابط: https://bit.ly/2EwihBM.

[18] مجموعة من التغريدات للدكتور أحمد طعمة رئيس وفد أستانا، https://bit.ly/l8EjhT2 ، https://bit.ly/19ttWJ2.

[19] تغريدة للدكتور أحمد طعمة على التويتر، https://bit.ly/SMpoxE2.

[20] من تصريح للدكتور يحيى العريضي خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان: هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، تلفزيون سوريا، 21-10-2018، الرابط: https://bit.ly/2WLlBhi.

[21] أستانا وسوتشي نقاش بين رئيس د. أحمد طعمة وهيثم المالح، القناة التاسعة، 6-12-2018، الرابط: https://bit.ly/2OR65Ot.

ومن الردود على هذا الرأي أن الدول أو ما يطلق عليه المجتمع الدولي كان قد منّى الفلسطينين والعراقيين بحلول قريبة وعادلة، ولكن النتيجة كانت استمرار دوامة البحث عن الحل الذي لم يصلوا إليه، وتراجع هذه البلدان وغوصها في مشاكل جديدة، حيث كانت تجربة التفاوض في هاتين الحالتين – وهذا ما يراد له أن يحدث في سوريا من خلال مسار اللجنة الدستورية- مجرد لعب على الوقت، ولم تحقق أي مكاسب للجهة المفاوضة. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو مجلس أمناء في المجلس الإسلامي السوري، أذار 2019).

لا بد أن يمر عبر عملية ديمقراطية من خلال انتخابات نزيهة ودستور جديد، وخاصة مع استحالة الوصول لقرار أممي تحت البند السابع نتيجة الفيتو الروسي والصيني[22].

3- ضعف الموقف التفاوضي للمعارضة نتيجة خسارة العديد من أوراق القوة:

اعتبر البعض أن الانتكاسات الميدانية التي تعرضت لها الفصائل العسكرية في سوريا والتي أدت إلى تقلص مناطق نفوذها إلى 10% من مساحة سورية، أفقدت المعارضة السورية الكثير من أوراق القوة، فقد تسبب قرار إيقاف الدعم العسكري عن الفصائل السورية في إضعافها، وسمح الدعم الروسي والإيراني غير المحدود لنظام الأسد بقضم المناطق المحررة واحدة تلو الأخرى مستخدماً كافة أصناف الأسلحة، الأمر الذي انتهى بإجبار هذه الفصائل على توقيع اتفاقيات تهجير أو مصالحة في معظم المناطق المحررة باستثناء ادلب، مما أضعف الموقف التفاوضي لقوى الثورة والمعارضة؛ فموقف هذه القوى عام 2014 غير موقفها في عام 2019[23].

وفي السياق ذاته، يؤكد أصحاب هذا الرأي على أنه لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع الدولي أوضح للمعارضة السورية منذ بداية الثورة أنه لن يسمح بأي حل عسكري في سوريا، وأن الحل لن يكون إلا سياسياً، وبالتالي لم يكن مسموحاً انتصار أي من النظام أو الثورة عسكرياً بل وجه المجتمع الدولي دعمه من البداية للحل السياسي الذي يتعلق بتوازنات دولية، وهذه التوازنات لم تترك لنا سوى هذا الهامش للتحرك "المدخل الدستوري"[24].

4- فقدان البديل الأفضل في حال رفض خيار اللجنة الدستورية:

يؤكد البعض أن اختيار المعارضة لخيار المضي باللجنة الدستورية، إنما هو قرار "أقل المفاسد"، في ظل السوء الأكبر –من وجهة نظرها- للخيار الآخر الوحيد المتاح ألا وهو المقاطعة[25].

5- البدء باللجنة الدستورية لا يعني إلغاء العملية السياسية التي رسمها بيان جنيف 1:

أكد المؤيدون للمشاركة في اللجنة الدستورية أن عملية الانتقال السياسي التي رسمها بيان جنيف 1 وما تلاها من قرارات أممية وحدة متكاملة من أربعة أركان تشمل: مؤسسات الحكم، والدستور، والانتخابات، والإرهاب،

---

[22] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[23] ردّ البعض على هذا الرأي بأن البعد العسكري هو أحد أبعاد الثورة، والتراجع العسكري ليس مقياساً، فالثورة عندما انطلقت كانت سوريا كلها تحت سيطرة نظام الأسد ومع ذلك حققت الكثير من الإنجازات، لأن إرادة الشعب وتمسكه بمطالبه غيرت موازين القوى، وبالنظر إلى مطالب الناس في المناطق المحررة نجدهم مصرين على إسقاط النظام رغم كونهم المتضررين من الخسارة العسكرية. وبالتالي لم تتأثر الثورة كفكرة بالحالة العسكرية ولم تهزم او تخفض من مطالبها. (من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019).

وفي السياق ذاته، أشار البعض أن حالة الشعور بالهزيمة التي تطبع الفريق المؤيد للجنة، والذي لا يرى أن قوى الثورة تمتلك أية نقاط قوة، الأمر الذي يجعلهم يدخلون إلى التفاوض بدون أي سقف. وهذا الأمر يحمل خطورة كبيرة ويخالف كل قوانين التفاوض الناجح المعروفة. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو مجلس أمناء في المجلس الإسلامي السوري، أذار 2019).

[24] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

بالمقابل يرى الفريق الآخر، بأنه عندما خرجت الثورة كانت تعلم أن النظام مدعوم دولياً، وعندما رفعت مطالبها كانت تعلم أن المجتمع الدولي لن يدعمها ومع ذلك استمرت، وبالتالي البديل لدينا هو تقوية نقاط القوة التفاوضية بالاستناد على المرجعية الشعبية التي لا تزال ترفض هذا السقف التفاوضي المنخفض. فلا يمكن تمرير أي حل سياسي ترفضه الحاضنة الشعبية، كما أن المجتمع الدولي حريص على إنهاء المشكلة وبالتالي لابد له من إيجاد حل يتوافق عليه الجميع.

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو مجلس أمناء في المجلس الإسلامي السوري، أذار 2019.

[25] المصدر السابق.

ولا بد من العمل على هذه السلال الأربعة جميعاً دون إغفال أي منها لضمان نجاح هذا الانتقال، وإلا ستكون احتمالية فشل الانتقال السياسي مرتفعة جداً، سواء تم البدء بالدستور أم بهيئة الحكم الانتقالية[26].

واعتبر البعض أن بدء العمل على اللجنة الدستورية لا يعني القفز على الإجراءات المتسلسلة زمنياً للعملية السياسية فالتسلسل الزمني والالتزام بالترتيب المفروض مطلوب خلال التنفيذ، لذلك من الممكن العمل على الملفات وإعدادها بشكل منفصل مع اشتراط التزام الترتيب المذكور في التطبيق[27].

ومن جهة أخرى اعتبرت بعض الآراء أن فشل المجتمع الدولي في البدء بعملية سياسية وفق القرار 2254 لعام 2015، والذي أكد على خطوات الانتقال السياسي وفق التراتبية المطروحة في بيان جنيف1، وانقضاء المدة المحددة لتشكيل هيئة الحكم الانتقالية والتوافق على الدستور ومن ثم الذهاب إلى الانتخابات، دفعه إلى اقتراح إعادة ترتيب هذه الخطوات من خلال البدء بالعملية الدستورية وصولاً إلى حكم انتقالي يقود الى انتخابات حرة ونزيهة[28].

وتشير هذه الآراء إلى محاولة نظام الاسد التلاعب بشكل كبير بأولويات العملية السياسية، حيث طرح في بداية اجتماعات جنيف2 البدء بمكافحة الإرهاب كأولوية للحل السياسي، إلا أن المعارضة السورية استطاعت بعد جولات مطولة إقناع الأمم المتحدة بضرورة البدء في المسارات الأربعة على التوازي، وتغيير ما طرحه ديمستورا حول مبدأ "الحصاد المبكر" الذي يقضي بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، إلى إقرار مبدأ أنه "لن يتم التوافق على شيء مالم يتم التوافق على كل شيء" وهو ما سيضمن العمل على كافة السلال[29].

6- هيئة الحكم الانتقالية لن تحقق بمفردها انتقالاً سياسياً مضموناً:

يوضح أصحاب هذا التوجه أن مفهوم هيئة الحكم الانتقالية التي وردت في القرارات الدولية، والتي قبلت بها قوى المعارضة بما في ذلك الرافضون للجنة الدستورية حالياً، تنص صراحة على أنها هيئة حكم بمشاركة الطرفين (النظام والمعارضة)؛ أي أن النظام سيكون مشاركاً فيها.

وعندما وضعت قوى الثورة والمعارضة تصورها لتنفيذ بيان جنيف1، وهيئة الحكم الانتقالي منها، وكان ذلك أثناء إعداد الإطار التنفيذي لبيان جنيف1 الذي أعلنت عنه هيئة المفاوضات العليا السابقة عام 2016، تضمنت الاقتراحات الأولية ضمن الهيئة التي ضمت الفريق الرافض للجنة الدستورية، تشكيل الهيئة من 40 شخصاً محسوباً على النظام، ومثلهم محسوباً على المعارضة، و20من المستقلين.

إن هذا التصور حول هيئة الحكم الانتقالي وغيره من التصورات لا يبتعد عن التصور الحالي للجنة الدستورية من حيث الشكل وآليات الترشيح، وبالتالي فإذا كان النظام قادراً على إعادة إنتاج نفسه من خلال اللجنة الدستورية، كما يرى المعارضون، فهو بالمثل قادر على إعادة انتاج نفسه من خلال هيئة الحكم الانتقالية،

---

[26] المصدر السابق.

[27] من تصريح للدكتور يحيى العريضي خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان: هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مشار له سابقاً.

[28] المصدر السابق.

[29] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

خصوصاً وأن الحجة "اختراق النظام لصفوف المعارضة عبر منصات خلبية" موجودة في كلا الحالتين[30]، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن تحقيق الانتقال السياسي المنشود لا يمكن تحقيقه فقط عبر هيئة الحكم الانتقالي، مع بقاء البنية القانونية والدستورية والمؤسساتية (خصوصاً الأجهزة الأمنية والعسكرية) على وضعها الحالي، وإنما لابد من كل تلك الإجراءات كاملة، والاكتفاء بواحدة دون البقية سيؤدي بالضرورة إلى إعادة إنتاج النظام[31].

7-رفض الدخول في اللجنة الدستورية سيسمح بملء مقاعد المعارضة بشخصيات لن تدافع عن مطالب الشعب السوري:

اعتبر بعض أنصار هذا الرأي، أن رفض المشاركة والدخول في العملية السياسية لن يعيق المجتمع الدولي عن تمريرها، فكما ضغطت بعض الجهات وأدخلت في صفوف المعارضة بعض المنصات المثيرة للجدل، ستكون قادرة على ملء شواغر المقاعد المخصصة بأشخاص سيحسبون كمعارضين ولن يدافعوا عن مطالب الثورة وأهدافها.

ورأى أصحاب هذا التوجه أن المشاركة في اللجنة الدستورية لا تعني القبول بكل ما يطرح، بل قد يكون وسيلة لإعاقة تمرير مالا يتوافق مع طموحات الشعب السوري، بينما غياب المشاركة ستفقد السوريين هذه القدرة على التأثير[32].

8-قرار المشاركة في اللجنة الدستورية جاء نتيجةالتوافق بين قوى الثورة والمعارضة:

يرى المؤيدون لقرار المشاركة أن القرار قد اتخذ من قبل طيف واسع من قوى الثورة والمعارضة، ممثلة بالائتلاف السوري بمكوناته، وهيئة التنسيق الوطنية، ومنصة القاهرة ومجموعة من السياسيين المستقلين، وممثلين عن عدد من الفصائل العسكرية، وقد أكدت كل هذه المكونات للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة أن اللجنة وحدها غير كافية وإنما يجب أن تكون جزءاً من عملية تنفيذ القرار الدولي بأكمله[33].

---

[30] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[31] نصر الحريري: العملية الدستورية أكبر خطر على نظام الأسد..ويحق للسوريين أن يطلبوا الحماية من تركيا، موقع عكس السير، 18-12-2018، الرابط: https://bit.ly/2UnbhPO.

[32] من مداخلة قدمها أحد أعضاء وفد أستانا في إحدى ندوات المركز التي انعقدت في كانون الثاني 2019.

وقد تم الرد على هذا الرأي بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يأتي بمعارضة أخرى بعد أن تم الاعتراف بالمعارضة الحالية، فاستبدالها بجهات أخرى لن يكن أمراً مقنعاً لأحد بأن الحل السياسي قابل للتطبيق، وبالتالي التذرع بهذا الرأي والاستمرار في المفاوضات دون أي شرط أو دون التلويح بالمقاطعة من أجل إجبار المجتمع الدولي الضغط على النظام للبدء بإجراءات بناء الثقة جعل موقف المعارضة ضعيفاً على الصعيد التفاوضي ولم يحقق أي مكاسب حتى الان. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو مجلس أمناء في المجلس الإسلامي السوري ، أذار 2019).

[33] تصريح صوتي ل د. نصر الحريري يتحدث عن اللجنة الدستورية، تاريخ النشر 18-02-2019، تغريدة للدكتور أحمد طعمة https://bit.ly/2IFMn8F، كما يستند أصحاب هذا الرأي على قيام معظم الجهات السياسية والعسكرية ترشيح ممثلين عنها للمشاركة في اللجنة الدستورية، الأمر الذي يعني موافقة منهم بالدخول في هذا المسار

ومن الردود على هذا الرأي أنه لا يمكن التعويل على قرار أجسام معارضة متشاكسة فيما بينها أو على فصائل متناحرة واعتبارها تمثل الإجماع الشعبي، وخاصة أن هذا القرار يخالف الكثير من الأدبيات التي توافق عليها مجمل القوى الثورية والسياسية كوثيقة المبادئ الخمسة ووثيقة تجديد العهد الثوري (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو مجلس أمناء في المجلس الإسلامي السوري، أذار 2019).

حيث اعتبر هؤلاء أن هذا التوافق لا يعني إيمان قوى الثورة والمعارضة أن الحل سيكون من بوابة الدستور، وإنما يعني قبول الدخول في العملية السياسية ومبادئها الأربعة من أية بوابة، ورغم قناعتهم بأنّ النظام لن يقبل العملية السياسية حتى وفق الطرح الروسي بتشكيل لجنة دستورية[34].

ومن جهة أخرى يعتبر أصحاب هذا الرأي أن المعارضة السياسية فوتت العديد من الفرص لتحصيل مكاسب سياسية عندما تعنتت ورفضت العملية السياسية إلا وفقاً لمطالبها[35]، وهو ما ساهم في إطالة أمد معاناة الشعب السوري، وأعطى الأسد وداعميه فرصة لتحقيق مكاسب عسكرية على الأرض، وبالتالي يجب استغلال أي فرصة متاحة لتحريك العملية السياسية الراكدة ودفعها باتجاه إنهاء هذه المعاناة وفق أقل خسائر ممكنة.

9- إحراج الأسد وتقليص صلاحياته:

تهرب نظام الأسد خلال السنوات الماضية بشكل واضح من الدخول في أية عملية سياسية، عبر الالتفاف والمماطلة والدخول في جزئيات وتفاصيل ساعدته على كسب المزيد من الوقت لحسم الأمور ميدانياً خارج المسار السياسي، ولذلك فإن الدفع نحو تفعيل العمل باللجنة الدستورية - كونها الخيار السياسي الوحيد المطروح حالياً - ما هو إلا عملية جرٍّ وإجبار لنظام الأسد للعودة لمسار العملية السياسية، على اعتبار أن البدء بصياغة دستور جديد للبلاد يعد مقتلاً لنظام الأسد، لأنه سيعني تقليص صلاحيات الرئيس وتحديدها وتوزيع السلطات الثلاث بشكل متوازن، والتوجه نحو انتخابات رئاسية برعاية أممية، يستدعي قيامها وجود البيئة الآمنة والمحايدة[36].

ورأى أنصار هذا التوجه أن العملية الدستورية أكثر خطراً على النظام من المسائل الإنسانية، وأكثر خطراً من الحديث عن المرحلة الانتقالية، لأنّ الحديث عن المرحلة الانتقالية مطلوب من جهة المعارضة فقط، بينما العملية الدستورية تأتي ضمن قرار 2254 ومسار الأمم المتحدة، وهي مدخل للحل السياسي وليست غاية في حد ذاتها، ولذلك يرفض نظام الأسد أن يكون هناك مظلة أممية أو إرادة دولية تتدخل في شكل الحل في سوريا[37].

ومن جهة أخرى اعتبر البعض أن صياغة دستور جديد كفيل بتحقيق مطلب تفكيك نظام الأسد والانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية عبر تقليص صلاحيات الرئيس، في حين أن تأمين البيئة الآمنة التي تعد شرطاً لإطلاق الانتخابات كفيل برفع سلطة الأجهزة الأمنية عن المجتمع[38].

---

[34] نصر الحريري لـ«البيان»: لا نخضع للإملاءات والمزاج الدولي تغيّر حيال سوريا، مشار له سابقاً.

[35] تغريدة للدكتور أحمد طعمة على التويتر، IHhwsy2https://bit.ly/، Ve6Ugv2https://bit.ly/، بالإضافة إلى تكراره لهذه الفكرة في العديد من الاجتماعات مع أطراف المعارضة، بينها ندوة تحت عنوان " المشهد السياسي ومآلات المسارات التفاوضية" في نيسان 2018

[36] من تصريح للدكتور يحيى العريضي بعنوان هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مشار له سابقاً.

[37] الرابط السابق

[38] مجموعة تغريدات للدكتور أحمد طعمة 9SdHbZ2https://bit.ly/ ، v4Nhcu2https://bit.ly/.

بالمقابل، يرى الفريق الرافض أنه لم تستطع محاولات المعارضة ولا الدول الداعمة لها ولا وجود قرارات أممية واضحة خلال السنوات السبع الماضية من إجبار النظام على الانخراط في العملية السياسية بل لم تستطع كل تلك الجهود مجتمعة على إجباره على تحقيق تقدم في أحد إجراءات بناء الثقة كإطلاق سراح المعتقلين، فكيف يمكن التعويل على أن المشاركة يمكن لها أن تحرجه. (من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019).

10- إقرار الدستور سيدعم مرجعية هيئة الحكم الانتقالي:

اعتبر أصحاب الرأي بأن هناك توافقاً سابقاً بين أطراف المعارضة إلى أن عملية الانتقال السياسي في سوريا يجب أن تتم بشكل دستوري، إلا أن الخلاف كان حول الآليات، وهل سيرتكز هذا الانتقال على الدستور الحالي بأن يسلم الرئيس سلطته لنائبه، أم سيكون الانتقال الدستوري مستنداً على مرجعية الاتفاق السياسي.

وقد رأت بعض الآراء إلى أن البدء بالتوافق على الدستور أولاً سيعزز شرعية هيئة الحكم الانتقالية، وسيعطيها القدرة الكبيرة على ممارسة صلاحياتها، نظراً لوجود مرجعية قانونية تدعم قراراتها، وخاصة أن هذه الهيئة تقتصر صلاحياتها على الجانب التنفيذي دون التشريعي؛ أي أنها غير قادرة على سن أو تعديل القوانين، وبالتالي فهي محتاجة إلى وثيقة تشريعية تستند عليها خلال عملها[39].

ثانياً- أدلة المعارضين للجنة الدستورية:

حسم الشارع الثوري موقفه مبكراً من اللجنة، عندما خرجت مظاهرات عارمة في أيلول 2018 حملت عنوان " لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار"[40]، في حين رفعت مظاهرات لاحقة في تشرين الأول شعار" هيئة التفاوض لا تمثلنا"[41].

إلى جانب ذلك، أعلن كل من الإخوان المسلمون والمجلس الإسلامي السوري، إلى جانب عدد من الشخصيات السياسية والثورية رفضها المشاركة في اللجنة الدستورية، وقد أوردت هذه الجهات والشخصيات عدة أدلة لتبرير موقفها، أهمها:

1- اللجنة الدستورية فرصة للتهرب من عملية الانتقال السياسي:

اعتبر العديد من أنصار هذا التوجه أن اللجنة الدستورية خدعة دولية بدأ بها المبعوث الأممي السابق ستيفان ديمستورا عندما طرح سلاله الأربعة والتي اعتبرت محاولة للالتفات على عملية الانتقال السياسي ابتداء من تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحية، حيث استثمرت روسيا طرح ديمستورا، وأعادت إحياء خدعة اللجنة الدستورية في محاولة جديدة لحرف العملية السياسية عن مسارها، والاستيلاء عليها، وإخراجها من مرجعية الأمم المتحدة، من خلال قيامها برسم مسار جديد للعملية السياسية بسوريا من خلال مؤتمر سوتشي، يختصر عملية الانتقال السياسي بإصلاح دستوري، وبالتالي فإن الاعتماد على تفسيرات ديمستورا للقرارات الدولية، هو تأييد له لحرف هذه القرارات عن مسارها والاستغناء عن عملية انتقال سياسي لصالح عملية حوكمة قابلة للتأويل تقبل بعناصر تتبع للنظام كطرف فاعل ومؤثر[42].

---

[39] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019

[40] فيديو يوضح أهم نقاط مظاهرات جمعة لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار، https://bit.ly/NjXKSk2

[41] المظاهرات تعمّ الشمال السوري المحرَّر في جمعة " هيئة التفاوض لاتمثلني" (صور)، الدرر الشامية، 5-10-2018، الرابط: https://bit.ly/2TYeFvG.

[42] من تصريح للدكتور خالد خوجة خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مشار له سابقاً.

كما نفى البعض فكرة أن الدخول في اللجنة الدستورية هو دفع للعملية السياسية من أي بوابة ممكنة، حيث لم تكن هناك مفاوضات حقيقية قط خلال سنوات الثورة المنصرمة رغم كل الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات، لا في عهد الائتلاف ولا بعده، وكل ما حدث هو محاولة فرض حلول ومفاهيم على الثورة[43].

فيما أشار آخرون إلى أنه لا يوجد توجه دولي لدعم الحل السياسي، وأن التوجه الحالي لإقامة اللجنة الدستورية هو محاولة خداع وإيحاء بتحقيق تقدم في هذا المسار، وهذا يشير إلى أن الدفع في هذا المسار ماهو إلا محاولة للعب على عامل الوقت، واستغلال غياب الإرادة الدولية الجادة، واستحواذ النظام على الحصة الأكبر من المرشحين في اللجنة[44].

في حين رأى آخرون أن فشل المجتمع الدولي خلال السنوات السبع الماضية في إجبار النظام على الانخراط بهذه العملية رغم وجود قرارات أممية واضحة، وعدم قدرته على تحقيق أي تقدم في أحد إجراءات بناء الثقة كإطلاق سراح المعتقلين والتي تعتبر بنوداً فوق تفاوضية ملزمة التطبيق (البنود 12 ،13، 14)، يوجب على المعارضة السورية تعليق مشاركتها في أي خطوة سياسية لاحقة وأن تربط عودتها بتحقيق خطوات جدية في ملفات لا خلاف عليها، الأمر الذي سيحرج النظام ويقوي موقف المعارضة سياسياً وشعبياً ويجبر المجتمع الدولي على التعاطي بجدية مع هذا الملف من أجل إنجاح الحل السياسي[45].

2- ضرورة عدم التماهي مع "تغير المزاج الدولي" لصالح الطرح الروسي

يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد تغيراً في المزاج الدولي لصالح الطرح الروسي ابتداءاً من "اللاورقة الأمريكية" ووصولاً إلى وثيقة مبادئ المجموعة المصغرة[46]، حيث يظهر تراجع جديد وشديد عن قراري مجلس الأمن 2254و 2118 وبيان جنيف1، والذي يتمثل بتجاهل هيئة الحكم الانتقالية وعدم التطرق إليها مطلقاً في أي مرحلة من مراحل التسوية السياسية المقبلة في سوريا، مما يؤكد أن مصالح السوريين ليست ضمن الأولويات، وبالتالي على من يتصدرون المشهد أن لا يتماهوا مع ما يطرح عليهم، بل يقاوموا من أجل وضع مصالح الشعب في صلب مبادئ الحل السياسي كما هي محددة في جنيف1 على الأقل، وأن يستفيدوا من موضوع إعادة الاعتبار للعدالة الانتقالية ومحاكمة مجرمي الحرب[47].

---

[43] من تصريح للدكتور حسام حافظ خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مشار إليه سابقاً.

[44] المصدر السابق.

[45] من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019.

[46] وحول تفاصيل هذه التغيرات في الموقف الدولي تظهر دراسة حملت عنوان دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، المسربة في 13أيلول 2018والصادرة عن مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، مجموعة من التغيرات أهمها:

- تطرح هذه الوثيقة وربما لأول مرة بوضوح تام أن العملية السياسية لن تؤدي إلى هيئة حاكمة انتقالية بل تؤدي إلى إصلاحات دستورية وانتخابات.
- نزع حق التمثيل الحصري للمعارضة السورية في اللجنة الدستورية عن هيئة التفاوض السورية، مع إشارة إلى رغبة المجموعة في إشراك مجلس سوريا الديمقراطية في اللجنة الدستورية ومن ثم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- يظهر من الوثيقة أن دول المجموعة المصغرة استسلمت لفكرة أن الطبخ في اللجنة الدستورية سيكون في مسار آستانة بينما الإخراج في جنيف.

ينظر: دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، 28-9-2018، الرابط: https://bit.ly/2WX211P.

[47] عبد الرحمن الحاج، عن مبادئ " "SSGالجديدة للحل السياسي في سوريا، تلفزيون سوريا، 15-9-2018، https://bit.ly/2I2yOiz.

ومن جهة أخرى اعتبر البعض أن المضي باللجنة الدستورية تحت التنسيق التركي والروسي، لا يمكن أن يفضي إلى تغيير حقيقي من خلال التعديلات الدستورية، وخاصة مع غياب الولايات المتحدة الامريكية عن دائرة التأثير، فأمريكا يمكن لها فيما لو تدخلت أن تفرض تغييراً حقيقياً للنظام الحالي من خلال إجباره على التنازل عن الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها، وبالتالي لا يمكن التعويل على مخرجات اللجنة ومدى قدرتها على تحقيق التغيير المطلوب في ظل عدم الجدية الأمريكية في هذا السياق[48].

3- مشاركة المعارضة في العملية الدستورية ستعطي المصداقية لها:

اعتبر المدافعون عن هذا الرأي أن الدول المعنية بالحل السياسي تحتاج إلى حد أدنى من المصداقية للمضي بأي جانب من جوانب الحل السياسي، ولا يمكنها أن تمرر هذا الحل بوجود معارضة شكلية أو مهجّنة كمنصة موسكو على سبيل المثال، وبالتالي فإن امتناع المعارضة المعترف بها عن المشاركة في اللجنة الدستورية سيضعف مخرجاتها ويقلل مصداقيتها كلجنة توافقية، وهو أمر تستطيع المعارضة الضغط به لتقوية موقفها وتمرير جزء من مطالبها[49].

واعتبر آخرون أن استمرار قبول المعارضة الحالية الانخراط في الحل السياسي دون قيد أو شرط، وعدم مطالبتها المجتمع ا لدولي بالضغط على النظام عندما كان يرتكب المجازر وعمليات الإبادة الجماعية، وتهاونها في المطالبة بتنفيذ إجراءات بناء الثقة التي من المفترض أن تسبق الحل السياسي، أفقدها الكثير من أوراق القوة التفاوضية وسمح للمجتمع الدولي بتجاهل قراراته السابقة حول عملية الانتقال السياسي والتماهي مع الطرح الروسي[50].

4- إعادة تأهيل الأسد

رأى البعض أن الانتقال إلى سوريا الجديدة لا يمكن أن يمر عبر سلطة الأسد نفسها التي حكمت السوريين بموجب القوانين الجائرة، وارتكبت جرائم ودمرت البلاد، وتجاوزت الدساتير السابقة، فالتغيير المطلوب لابد أن يكون بمرحلة انتقالية وبوجود حكومة انتقالية تبني منظومة قانونية كالدستور وقانوناً للانتخابات وقانوناً للصحافة والأحزاب والجمعيات وقانوناً للسلطة القضائية، وبالتالي فإن الدفع باتجاه اللجنة الدستورية وتجاوز قرارات جنيف، ماهي إلا إعادة الشرعية للنظام بجعله جزءاً من مستقبل سوريا وليس مجرد إشراكه فقط، بل جعله الوصي على الانتقال الذي سيوصل إلى استبداد أشد، من خلال اعترافها بأن السلطة المجرمة والمستبدة شرعية ويمكنها نقل السلطة[51].

---

[48] من لقاء أجراه فريق المركز مع أحد الشخصيات السياسية المستقلة المعارضة للانخراط في اللجنة الدستورية في آذار 2019.

[49] اللقاء السابق.

[50] من لقاء أجراه فريق العمل مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019.

[51] أنور البني، اللجنة الدستورية طعن بالثورة والأسد سيلاحق قضائياً، تلفزيون سوريا، 24-12-2018، الرابط: https://bit.ly/2FUvqmy. الموقف من اللجنة الدستورية، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، 28-8-2018، https://bit.ly/2Q8YAWX.

وقد ردّ البعض على هذا الرأي بالتساؤل حول اعتبار مشاركة ممثلين محسوبين على النظام في اللجنة الدستورية إعادة لشرعية النظام وعدم اعتبار مشاركة شخصيات محسوبة على النظام في هيئة الحكم الانتقالية إعادة لهذه الشرعية، وخاصة أن كلا من اللجنة الدستورية أو هيئة الحكم الانتقالية ستكون بمشاركة اطراف من النظام، مع الإشارة إلى أن مجرد موافقة النظام على الدخول في لجنة دستورية تناقش تخفيض صلاحياته فهذا بداية الانهيار بالنسبة له (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019).

كما اعتبر آخرون أن هناك نيّة مسبقة ومبطنة من النظام وحلفائه، لإعاقة تشكيل اللجنة الدستورية إلا بشروطهم التي نصت على عدم الاعتراف بدور الأمم المتحدة بتشكيل الجزء الثالث المتمم للجنة الدستورية والحصول على أكثرية الثلثين في اللجنة والتي يجب أن يتم الموافقة عليها من قبل النظام، بالإضافة إلى حصوله على حق الفيتو، وأن تكون اجتماعات اللجنة في دمشق، وهو ما يشير إلى حصول نظام الأسد على الدعم المطلق من إيران ومن روسيا[52].

كما رأى آخرون أن اللجنة الدستورية ستكون حجة لمراوغة الأسد لعقود قادمة[53]، ومحاولة دولية كي تتهرب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من التزاماته الأخلاقية لإحداث انتقال سياسي في سورية، فهي تؤدي من حيث المبدأ، والنتيجة إلى الإبقاء على نظام الأسد، ولأنها من حيث المبدأ لم تكن من ضمن مسار جنيف بترتيباته القانونية والمنطقية والقرار الأممي 2254[54].

5- إشكاليات قانونية

رأى بعض الرافضين للمشاركة باللجنة الدستورية أن الدخول في هذه اللجنة سيجر إلى إشكالات قانونية، منها: تجاوز بيان جنيف و تراتبية قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ الذي تضمن تفاصيل عملية الانتقال السياسي في سورية، والتي يرونها تبدأ بتشكيل هيئة حاكمة انتقالية، وبالتالي فإن اختزالها بسلتي (الدستور والانتخابات)، يعد إلغاءاً قانونياً وعملياً لهيئة الحكم الانتقالي، لأنها- قانوناً ومنطقياً- هي المعنية بوضع الدستور وإجراء الانتخابات والقيام بكل العمليات القانونية لهما، وبالتالي يعتبر الاتجاه أولاً إلى اللجنة الدستورية بمثابة إلغاء واقعي وقانوني لما قبلها، أي إلغاء إحداث انتقال سياسي بسورية من الناحية القانونية والواقعية[55].

ومن جهة أخرى اعتبر البعض أن اللجنة الدستورية هي "لجنة صياغة"، ومن البديهي أن الصياغة تأتي بعد الاتفاق على مبادئ الانتقال السياسي وهو أمر لم يتم حتى الآن، ولن يتم بهيمنة النظام وروسيا على غالبية أعضاء اللجنة، كما أن اللجنة الدستورية ليس لها أي مرجعية قانونية لا عند المعارضة ولا عند النظام وبالتالي لا يمكن لأي جهة أن تبحث في الدستور دون وجود مرجعية لها، مع العلم أن هيئة التفاوض السورية هي هيئة تفاوضية لا تملك أي صلاحيات لتكون مرجعية دستورية[56].

---

[52] سمير نشار، اللجنة الدستورية" ومأزق المواقف الإقليمية والدولية، موقع جيرون، 26-11-2018، https://bit.ly/2G4GfDE.

[53] يقول أحد الخبراء القانونيين: "بالنظر إلى المماطلة والعراقيل التي فرضها النظام وروسيا، وإذا كان مجرد التوافق على الأسماء المرشحة تطلب ما يزيد عن 15 شهراً، فيمكن أن نتوقع أن اللجنة الدستورية ستحتاج بين 10-15 عاماً لمناقشة ما يقارب 150 مادة دستورية فيما لو بدأت عملها غداً". (من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019).

[54] هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، صفحة الكاتب على فيسبوك، 18-2-2019، الموقف من اللجنة الدستورية، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، مشار له سابقاً.

[55] المصدر السابق.

بالمقابل، يرد البعض على ذلك، بأن القرار الدولي رقم /2254/ قد حدد مدة زمنية لتحقيق الانتقال السياسي، وعدم تنفيذ القرار وفق المدد المحددة، يعني عدم إمكانية تنفيذه، وبأنه لا توجد إرادة دولية لتطبيقه، ولذلك لابد من البحث عن خيارات أخرى يمكن من خلالها الدخول في العملية السياسية، وتحريك مياهها الراكدة. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019).

[56] من تصريح لحسام الحافظ خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مشار له سابقاً.

كما لا يمكن التعويل على فكرة أنه لن يتم الاتفاق على شيء مالم يتم الاتفاق على كل شيء، فاللجنة هنا ليست لجنة تفاوضية وإنما هي لجنة صياغة يشارك فيها ممثلون عن رأس النظام الذي لازال يملك كافة صلاحياته، وبالتالي فمقررات اللجنة خارج الموضوع التفاوضي ولن تنطبق عليها قاعدة التوافق على كل شيء[57].

6- معضلة الدولة البوليسية

شدد أصحاب هذا الرأي أن المشكلة في سوريا لم تكن مشكلة دستورية أبداً. فالثورة خرجت من أجل التخلص من نظام استبدادي تتبع له منظومة أمنية تتجاوز كل الضوابط والقوانين، فالدولة الأمنية السورية ستخرق وستنتهك مواد أي دستور مهما كان عادلاً ورائعاً على الورق، كما انتهكت الدساتير والقوانين السابقة التي وضعت من قبل، ولن يحل دستور جديد هذه الإشكالية بل ستظل المشكلة قائمةً، مع وجود نظام مجرم لا يعترف ولا ينفذ أي قانون بما في ذلك "قوانينه" التي أصدرها على مدار أربعين عاماً. فالأساس لحل المشكلة السورية التجاوب مع مطالب الشعب بتغيير بنية الحكم بشكل جذري، وليس تقزيمها إلى سلال مطالبية وخدمية[58].

ومن جهة أخرى رأى البعض أن الدستور الجديد الذي سيشارك بإعداده أنصار الأسد ومؤيدوه المقربين منه، لن يذهبوا إلى كتابته إلا وفق الطريقة التي تضمن لهم البقاء في السلطة، وربما تحصل بعض التغييرات السطحية الترقعية الهامشية، كرئيس وزراء جديد "بصلاحيات خلبية، أو تعيين وزير جديد للآثار والمتاحف، أو وزيرة للفنون ...، أو شيء من هذا القبيل"، غير أن هذه التغييرات لن تنال من النواة الأساسية "للعصابة الحاكمة" التي ستبقى ويبقى الأسد في كرسيه إلى أجل غير مسمى[59].

لقد كانت المحكمة الدستورية العليا مغيبة ولا يعلم بوجودها غالبية السوريين، والجميع يذكر كيف تم تعديل سن رئيس الجمهورية في لحظات عام ٢٠٠٠؛ ليناسب "ابن الرئيس"، لتتم لاحقاً إعادة سن رئيس الجمهورية إلى الأربعين في دستور عام ٢٠١٢، مما يدل على مدى الاستهزاء بالدساتير والقوانين وعدم التعويل عليها[60].

---

[57] المصدر السابق

[58] هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، مشار له سابقاً، بيان المجلس الإسلامي بشأن اللجنة الدستورية وإعادة كتابة الدستور، موقع المجلس الإسلامي السوري، 13-7-2018، http://sy-sic.com/?p=7062. من حوار أجراه فريق العمل مع عضو مجلس أمناء في المجلس الإسلامي السوري في آذار 2019.

ومن الردود على هذا الرأي، بأن على الرغم من أن الشعب لم يثر لتغيير الدستور ولكن الدستور فيه مشاكل كبرى، فقد كان أداة دعمت الاستبداد نظراً للصلاحيات ال35 الممنوحة لرئيس الجمهورية وسلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية، فقد مكن الدستور نظام الاسد من ممارسة عنف سياسي على الشعب السوري ومكن الأجهزة الامنية والعسكرية والحزب السياسي الحاكم من التغول في الحياة المدنية حين غاب عنه وجود آليات تمكن من محاسبة هذه الاجهزة ابتداء من الصلاحيات الرئاسية والحكومية ومجلس الشعب وصولاً إلى قانون الخدمة العسكرية وقانون الاعدام وقانون الجنسية وقانون الادارة المحلية وقانون الاحزاب ،وبالتالي إعادة صياغة دستور جديد للبلاد وسن قوانين صارمة تملك آليات واضحة للمحاسبة ستساعد هيئة الحكم الانتقالي التي لا تملك صلاحيات تشريعية على تفكيك الدولة الامنية وإطلاق التعددية السياسية في البلاد ومنع عودة الاستبداد أيا كان نوع الحكم القادم.(من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019)

[59] هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، صفحة الكاتب على الفيسبوك، 18-2-2019.

ردّ البعض على هذا الرأي بأن الانتقاد الموجه للجنة الدستورية من جهة عدم قدرتها على تفكيك البنية الأمنية للنظام، تنطبق على هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية التي يؤكد عليها الفريق المعارض، فما الذي يضمن تفكيك البنية الأمنية للنظام في حال تشكيل هيئة الحكم الانتقالية إذا كانت نسبة الأعضاء المحسوبين على النظام تتجاوز النصف!، ومن يضمن عدم ترشيح الأسد وفوزه بالانتخابات التي ستجري في ظل تركيبة هذه الهيئة!؟

(من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019)

[60] محمد ياسين النجار، وزير سابق في الحكومة السورية المؤقتة، هل اللجنة الدستورية السورية حلٌّ أم خدعة دولية؟، الجزيرة نت، 9-10-208، الرابط: https://bit.ly/2Ua0KCY.

7- معضلة كتابة الدستور تحت الاحتلال

رأى عدد من الرافضين للجنة الدستورية أن تشكيل هذه اللجنة من قبل قوى أجنبية متنوعة محتلة لسورية، وسعيها لفرض دستور جديد هو سابقة خطيرة ليس على صعيد سورية وتاريخها وحسب، بل على صعيد العالم كله، فلم يسبق لشعب أن وضع دستور وبلاده تحت الاحتلال، ولم يسبق لثورة قبول بيع دماء أبنائها، والاستسلام لقاتلهم، وشرعنة جرائمه، ومحو أسباب العقوبة عنه، ففي أدبيات الفقه الدستوري العالمي: الشعب هو من يصنع دستوره بنفسه، وليست" لجنة مصنعة من الأجراء وبقرار من المحتلين،عدا عن كونها لجنة غير منتخبة من الشعب السوري"[61].

ومن جهة أخرى لا يحق لديمستورا ولا غيره أن يقرر في موضوع دستور أو انتخابات لأنه أمر فوق دستوري من حق الشعب السوري و متعارف عليه في جميع دول العالم، فالشعوب هي من تضع دساتيرها وليس لجان معينة من الخارج لم يتم اختيارها بإرادة شعبية، وعليه فإن الطروحات التي صدرت عن مجلس الأمن ليست ملزمة للشعب السوري وخاصة أنها لم تخرج تحت البند السابع[62].

8- خدعة البيئة الآمنة

رد البعض على ادعاء مؤيدي المشاركة في اللجنة الدستورية أن "الشروط الصارمة للبيئة الآمنة ستقوض نظام الأسد، ولن تسمح ببقاء بشار الأسد نفسه في السلطة"، بأن ما ورد في بيان جنيف1 تحت عنوان شروط السلامة والاستقرار اللازمة لعملية الانتقال السياسي[63]، قد بنيت أساساً على تشكيل هيئة حكم انتقالي، أي أنها ستكون من منتجات عملها، وليس العكس، وهو أمر يسبق تشكيل لجنة دستورية بمراحل[64].

كما أن مفهوم العدالة الانتقالية وهو أحد أركان أربعة في هذه البيئة الآمنة، لا يمكن أن يطرح أو يطبق بوجود روسيا، إلا إذا كانت ستطبق على طرف واحد، مع التذكير أن المعارضة السياسية تجاهلت في كثير من المواقف الحديث حول موضوع العدالة الانتقالية بحجة الابتعاد عن "استفزاز النظام" وإعطائه الحجة للتهرب من العملية السياسية، كما لا يمكن تصور الآلية أو الطرف الذي سيجبر الأجهزة الأمنية الوحشية في سوريا على التزام معايير حقوق الإنسان، أو الذي سيشرف على نزع أسلحة الميليشيات الإيرانية، وبالتالي فإن تحقيق البيئة الآمنة أمر غير منطقي وغير قابل للتحقيق في ظل الظروف الحالية[65].

---

[61] هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، مشار له سابقاً، بيان المجلس الإسلامي السوري حول كتابة دستور سوريا، مشار له سابقاً.

[62] أستانا وسوتشي نقاش بين رئيس د. أحمد طعمة وهيثم المالح، القناة التاسعة، تاريخ النشر 6-12-2018

تم الرد على هذا الرأي التساؤل حول أسباب رفض قبول كتابة الدستور بذريعة وجود احتلال روسي إيراني رغم أن المرجعية والإشراف للأمم المتحدة والتي سترعى مخرجاتها من جهة، بينما يمكن قبول تشكيل هيئة الحكم الانتقالية والتي ستكون مشكلة تحت نفس الظروف. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019).

واعتبر أخرون أن شرعية الدستور ستكتسب بعد على الاستفتاء الشعبي، بغض النظر عن شرعية الجهة التي كتبته. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو آخر من أعضاء الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019).

[63] ذكرت سابقاً في تفاصيل بيان جنيف 1

[64] الانزلاق من "الانتقال السياسي" إلى "البيئة الآمنة"!، عبد الرحمن الحاج، تلفزيون سوريا، تاريخ النشر 12-8-2018

[65] المصدر السابق

تم الرد على هذه الفكرة بأنه ما هو الضامن لتنفيذ بنود العدالة الانتقالية من قبل حالة هيئة الحكم الانتقالي والتي تتشكل وفق الشروط الحالية؟ (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019)

9- غياب الكفاءات عن المرشحين للجنة الدستورية

رأى البعض أن آليات اختيار أعضاء اللجنة الدستورية التي يتكلم عنها المجتمع الدولي، تثبت أنها قضية محاصصة دولية، بعيدة عن الكفاءة والديموغرافيا والخلفية الثقافية للمجتمع، والتخصص بالشأن الدستوري والخلفية التاريخية للدساتير المنجزة التي وضعها السوريون منذ بداية القرن العشرين، وهذه قضية خطيرة سوف يدفع السوريون ثمنها غالياً[66].

وتخوف أصحاب هذا التوجه من ارتهان قرار المرشحين في هذه اللجنة للدول والجهات الإقليمية التي دفعت بهم إلى هذا الدور، والتشكيك بقدرتهم على التعامل مع اللجنة ومخرجاتها من منطلق المصلحة السورية الخالصة، بعيداً عن المشاريع والمصالح للدول الداعمة لهم[67].

فالمطلوب لإنجاح عمل اللجنة الدستورية وضع آليات محايدة مهنية لاختيار الأعضاء، من تمثيل جغرافي يناسب التوزع السكاني، وهو ما تم تجاوزه مراراً في مؤسسات الثورة لصالح مناطق أخرى تركز فيها التمثيل، إلى قطاعات مهنية واختصاصيين في القانون الدستوري وتمثيل الجميع سياسياً ودينياً وطائفياً وإثنياً، بما يتناسب مع أوزانهم الفعلية في سوريا من دون تهميش أو إقصاء، مع اعتبار أن المشاركة في اللجنة الدستورية مسؤولية وطنية جسيمة وليست قضية رغبوية، وتتطلب من المختارين مهارات خاصة قانونية وإدارية ولغوية وتوفيقية، ومقدرة على الخروج من المآزق، وهو أمر غير موجود حالياً[68].

10- غياب الصلاحيات والآليات الناظمة لعمل اللجنة الدستورية:

اعتبر البعض أن هناك غموضاً يلف قضايا أساسية تتعلق بعمل اللجنة الدستورية، كالصلاحيات المنوطة بهذه اللجنة؛ وهل ستكون صلاحيات مطلقة أم محددة مسبقاً، بالإضافة إلى المرجعية التي ستضع تلك الصلاحيات وتشرف على تنفيذها، وآلية الاعتراض، ورئاسة اللجنة والجهة صاحبة القرار فيها[69].

ويغيب أيضاً وجود تصور واضح لآليات عمل اللجنة ومدة هذا العمل، وشروط انعقاد الجلسات، وكيفية إقرار المواد، وهل ستعتمد على الإجماع أم الأغلبية المطلقة أم النسبية، وآليات التعويض عن المستنكفين أو المتوفين، وكثير من الأمور التي ستتحول إلى معضلات خلال العمل[70].

---

[66] محمد ياسين النجار، وزير سابق في الحكومة السورية المؤقتة، من مقال كتبه بعنوان هل اللجنة الدستورية السورية حلٌ أم خدعة دولية؟

[67] من لقاء أجراه فريق المركز مع أحد الشخصيات السياسية المستقلة المعارضة للانخراط في اللجنة الدستورية في آذار 2019.

تم الرد على هذا الرأي بأن نفس التخوف سينطبق على هيئة الحكم الانتقالية التي يتمسك بها البعض، والتي سيتم اختيارها بصورة مشابهة للجنة الدستورية (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019)

[68] درست اللجنة الدستورية التي صاغت دستور ١٩٥٠ والتي ترأسها الدكتور ناظم القدسي ١٥ دستورا أوروبيا قبل أن تنجز مهمتها.

محمد ياسين النجار، هل اللجنة الدستورية السورية حلٌ أم خدعة دولية؟، مشار له سابقاً.

تم الرد على هذا الرأي بأن هيئة التفاوض طلبت من بيدرسون تصحيح بنية اللجنة الدستورية لأنها اغفلت تمثيل 5 أحزاب عريقة في سوريا، كما قدمت ملاحظة تشير إلى أن عدد الممثلين عن محافظة الحسكة كبير ولا يتناسب مع عدد السكان مقارنة بممثلي بقية المناطق (بلغ عدد ممثلي محافظة الحسكة في اللجنة الدستورية ما يقارب /18/ مرشحاً وذلك يعود لأسباب متعلقة بوجود مكونات متعددة فيها إضافة إلى البعد العشائري)، وذلك لان اللجنة حرصت على تمثيل كافة المكونات. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019)

[69] المصدر السابق.

[70] المصدر السابق

كما تفتقر اللجنة لأي طرح أو تصور يضمن خروج دستور مقبول وطنياً غير مفروض دولياً، وعن الكيفية التي ستتبع لتحويل مخرجاتها وإقرار وثائقها، وماهي الحلول البديلة في حال تم رفض مخرجاتها من قبل السوريين، وكيف سيتم ضمان أن يقر الدستور بإرادة شعبية وألا يتم فرضه عبر مجلس الأمن الدولي بشكل أشبه بنظام وصاية دولي بعيداً عن إرادة السوريين[71].

واعتبر أصحاب هذه التساؤلات أن بقاء هذه الأمور الأساسية مبهمة غير واضحة، سيحول عمل هذه اللجنة إلى حقل ألغام يتلاعب به نظام الأسد وبعض الدول المؤثرة لإيقاف مسيرة الحل السياسي، وسيعيق عمل أعضائها ويمنعهم من إنجاز مهمتهم بيسر ودون أية عقبات متوقعة.

وفي رد على هذا النقد، تم التأكيد على إلحاق أربع لجان فرعية باللجنة الدستورية: اللجنة الاولى هي لجنة القواعد الإجرائية وقد أنهت عملها فيما يتعلق بتوضيح أليات العمل وموضوع رئاسة اللجنة وقواعد التصويت فيها، ونسبة التصويت ومواعيد الاجتماعات وأماكن إقامتها، وكيفية الاتفاق على القضايا والمتابعة في الامم المتحدة. كما تم تشكيل 3 لجان أخرى وهي لجنة الدستور البرلماني ولجنة النظام الرئاسي ولجنة النظام المختلط. (من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019)

[71] المصدر السابق

الملاحق:

الملحق رقم /1/ يوضح الخلاف بين وجهتي نظر كل من النظام والمعارضة تجاه اللجنة الدستورية[72]

اللجنة الدستورية من وجهة نظر النظام	اللجنة الدستورية من وجهة نظر المعارضة
يشترط للمشاركة أن تكون له الأغلبية في اللجنة الدستورية	
يشترط أن يحوز على حق "الفيتو" فيها وأن تكون الرئاسة بيده	تقوم الأمم المتحدة بوضع الضوابط لعمل اللجنة وتحديد الآليات والصلاحيات
مهمة اللجنة تعديل بعض مواد دستور عام 2012 دون كتابة واحد جديد	مهمة اللجنة كتابة دستور جديد
أن لا يكون للأمم المتحدة دور في الإشراف	أن يكون عمل اللجنة تحت الإشراف الكامل للأمم المتحدة ووفق قرارات جنيف ومجلس الأمن ذات الصلة
أن يوافق على أسماء القائمة الثالثة التي تضم أعضاء المجتمع المدني	أن يتم اختيار الأسماء وفقاً لمعايير واضحة تضمن الحيادية
يسعى النظام للدفع نحو اعتماد خيار الإدارات المحلية وفقاً للمرسوم التشريعي 107 لعام 2011 والقرار 108 لعام 2018	تسعى المعارضة السورية إلى تبني خيار اللامركزية الإدارية الموسعة
يصر نظام الأسد على تأييد النظام الرئاسي كنظام حكم	تتبنى المعارضة النظام البرلماني كونه يسمح بتشكيل حكومة توافقية ائتلافية، تضم جميع القوى أو معظمها

[72] يظهر بوضوح من خلال الجدول أعلاه البون الشاسع، بل التناقض الصارخ، بين رؤية النظام والمعارضة للجنة الدستورية، بما يهدد انطلاقها أساساً فضلا عن نجاحها بتحريك "مياه الحل السياسي الراكدة" في زمن معقول.

الملحق رقم /2/ يتضمن تلخيصاً لأدلة فريق المؤيدين للجنة الدستورية والمشاركين بها

أهم أدلة المؤيدين للجنة الدستورية والردود عليها	
رأي المؤيدين للجنة	ردود المعارضين للجنة
تغير الرؤية الدولية لشكل الحل السياسي وتراجعها عن فكرة "هيئة الحكم الانتقالية" لصالح اللجنة الدستورية وكتابة دستور جديد.	تراجع المجتمع الدولي ومن معه عن فكرة هيئة الحكم الانتقالي لا يعني التماهي مع هذا الطرح، وإنما مقاومته وإمكانية اللجوء إلى خيار "المقاطعة" بما يفقد العملية السياسية شرعيتها، ويضع العالم أمام حرج أخلاقي. والحديث عن التراجع ماهو إلا تبرير نتيجة الإحساس بالهزيمة الداخلية عند المعارضة؛ فلا يمكن للمجتمع الدولي المطالبة بما تخلت عنه المعارضة.
المدخل الدستوري هو المدخل الوحيد لحل "النزاعات الداخلية" في تجارب الأمم المتحدة. فلا يمكن تغيير "رئيس دولة" بقرار دولي، لأن ذلك يعد خرقاً لقواعد احترام سيادة الدول.	لا يحق لديمستورا ولا للأمم المتحدة التدخل في موضوع الدستور أو الانتخابات لأنه من حق الشعب السوري وهو أمر متعارف عليه دولياً، ولا يوجد ما يجبر السوريين للانصياع للطروحات الدولية التي لا توافق تطلعاتهم.
ضعف الموقف التفاوضي للمعارضة نتيجة خسارة العديد من أوراق القوة، وعلى رأسها القوة العسكرية.	عندما انطلقت الثورة كانت سوريا كلها تحت سيطرة الأسد ومع ذلك حققت الكثير من الإنجازات لأن إرادة الشعب وتمسكه بمطالبه غير موازين القوى، وبالعودة لمطالب الناس في المناطق المحررة نجدهم لا يزالون مصرين على إسقاط النظام. وبالتالي لم تتأثر الثورة كفكرة بالحالة العسكرية ولم تنهزم أو تخفض من مطالبها.
فقدان البديل الأفضل في حال رفض خيار اللجنة الدستورية	البديل لدينا هو تقوية نقاط القوة التفاوضية بالاستناد على المرجعية الشعبية التي لا تزال ترفض هذا السقف التفاوضي المنخفض. فلا يمكن تمرير أي حل سياسي ترفضه الحاضنة الشعبية، كما أن المجتمع الدولي حريص على إنهاء المشكلة وبالتالي لابد له من إيجاد حل يتوافق عليه الجميع

البدء باللجنة الدستورية لا يعني إلغاء العملية السياسية التي رسمها بيان جنيف1، فلن يتم الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء.	إن تجاوز تراتبية قرارات مجلس الأمن وبيان جنيف حول تسلسل العملية السياسية سيلغي ماقبله قانونياً، وسيجعل تطبيقه مستحيل سياسياً.
هيئة الحكم الانتقالية لن تحقق بمفردها انتقالاً سياسياً مضموناً.	إن احتمال بقاء الأسد سيقارب 90% -إذا لم تكن أكثر- عند المشاركة في اللجنة الدستورية وفق الظروف الحالية، بينما لو بدأنا بهيئة الحكم الانتقالي فنحن نضمن ذهاب بشار الاسد على الأقل حتى لو فشلنا في الوصول إلى انتقال سياسي كامل.
رفض الدخول في اللجنة الدستورية سيسمح بملء مقاعد المعارضة بشخصيات لن تدافع عن مطالب الشعب السوري.	المجتمع الدولي لا يمكن أن يأتي بمعارضة أخرى بعد أن تم الاعتراف بالمعارضة الحالية، فاستبدالها بجهات أخرى لن يكن أمراً مقنعاً لأحد بأن الحل السياسي قابل للتطبيق، وبالتالي التذرع بهذا الرأي والاستمرار في المفاوضات دون أي شرط أو دون التلويح بالمقاطعة من أجل إجبار المجتمع الدولي الضغط على النظام للبدء بإجراءات بناء الثقة جعل موقف المعارضة ضعيفاً على الصعيد التفاوضي ولم يحقق أي مكاسب حتى الان.
قرار المشاركة في اللجنة الدستورية جاء نتيجةالتوافق بين قوى الثورة والمعارضة.	لا يمكن التعويل على معارضة متشاكسة مهلهة وعلى فصائل متناحرة واعتبارها تمثل الإجماع الشعبي، وخاصة أن هذه المعارضة خالفت ما توافقت عليها قوى الثورة والمعارضة من أدبيات تتمثل في وثيقة المبادئ الخمسة التي توافقت عليها معظم الأطياف الثورية ووثيقة تجديد العهد الثوري.
إحراج الأسد وتقليص صلاحياته.	لم تستطع محاولات المعارضة ولا الدول الداعمة لها ولا وجود قرارات أممية واضحة خلال السنوات السبع الماضية من إجبار النظام على الانخراط في العملية السياسية بل لم تستطع كل تلك الجهود مجتمعة على إجباره على تحقيق تقدم في أحد إجراءات بناء الثقة كإطلاق سراح المعتقلين، فكيف يمكن التعويل على أن المشاركة يمكن لها أن تحرجه.

إقرار الدستور سيدعم مرجعية هيئة الحكم الانتقالي.	بالعودة الى قرار جنيف الصادر في نهاية عام 2015 والذي نص على إطلاق عملية سياسية برعاية الامم المتحدة، تقيم خلال /6/ أشهر حكماً ذا مصداقية **يقوم بالعمل على دستور جديد** ثم تطلق عملية انتخابية في غضون /18/ شهراً تحت اشراف الامم المتحدة. وبالتالي وفقاً للقرار أعلاه يمكن لهيئة الحكم الانتقالي إصدار اعلان دستوري تتكئ عليه، وتحدد فيه صلاحياتها وصلاحيات رأس السلطة التنفيذية، وترتب لتشكيل لجنة دستورية تعمل على صياغة دستور جديد.

الملحق رقم /3/ يتضمن تلخيصاً لأدلة فريق المؤيدين للجنة الدستورية والمشاركين بها

أهم أدلة المعارضين للجنة الدستورية والرد عليها	
رأي المعارضين للجنة	ردود المؤيدين للجنة
المشاركة باللجنة الدستورية تعني إلغاء هيئة الحكم الانتقالية	عملية الانتقال السياسي تتضمن القضايا الاربعة الرئيسية، ولا يوجد ما يشير إلى التراتبية في القرارات، كما أن قرار مجلس الأمن 2254 تضمن عبارة "بسبل منها هيئة الحكم الانتقالي" أي أنها إحدى الطرق وليست الطريق الوحيد
اللجنة الدسورية تسمح للمجتمع الدولي التهرب من عملية الانتقال السياسي	اللجنة الدستورية جزء من عملية الانتقال السياسي ولا تعني اللجنة الدستورية أنه بانتهائها سينتهي هذا الانتقال، بل سيتم العمل على بقية السلال التي تضمن الى جانب اللجنة الدستورية حدوث الانتقال المنشود
الأمم المتحدة لا تملك مرجعية في تشكيل اللجنة الدستورية	مرجعية الأمم المتحدة في تشكيل اللجنة الدستورية حالياً هو بيان جنيف 1 وقرارات مجلس الأمن وهي نفسها مرجعية تشكيل هيئة الحكم الانتقالي
الدفع باتجاه اللجنة الدستورية وتجاوز قرار جنبف ما هو إلا إعادة شرعية للنظام والاعتراف به بجعله جزءاً من مستقبل سوريا، ليس باشراكه فقط بل جعله وصياً على الانتقال الذي سيوصل إلى استبداد اشد	لماذا نعتبر أن مشاركة ممثلين محسوبين على النظام في اللجنة الدستورية إعادة لشرعية النظام ولا نعتبر مشاركة شخصيات محسوبة على النظام في هيئة الحكم الانتقالية إعادة لهذه الشرعية، وخاصة أن كلا من اللجنة الدستورية أو هيئة الحكم الانتقالية ستكون بمشاركة أطراف من النظام.
مالذي يضمن العمل على سلة الانتقال السياسي بعد اللجنة الدستورية	تمكنت المعارضة من إقناع الامم المتحدة بعد جولات تفاوضية مطولة بضرورة العمل على المسارات الأربعة معاً، وإلزامها بتغيير ماكانت تدعو له من فكرة "الحصاد المبكر" التي كانت تعني العمل بما تم التوافق عليه، حيث تم إقرار مبدأ "لن يتم التوافق على شيء مالم يتم التوافق على كل شيء"

كيف سنثق بالشخصيات المرشحة في اللجنة وقد رشحت من قبل أطراف دولية لاعتبارات معينة لم يكن للسوريين فيها دور واضح، وكان معظم المرشحين من السياسيين وليسوا من الخبراء؟ كيف نضمن استقلالية قرارهم وتبعيتهم لبعض الجهات الدولية واضحة؟	نفس التخوف سينطبق على هيئة الحكم الانتقالية التي يتمسك بها البعض، والتي ستكون صورة مشابهة للجنة الدستورية
الاليات والصلاحيات في اللجنة الدستورية غير واضحة	يلحق باللجنة الدستورية أربع لجان فرعية، اللجنة الاولى هي لجنة القواعد الإجرائية وقد أنهت عملها المتعلق برسم قواعد العمل الداخلية كرئاسة اللجنة وقواعد التصويت فيها ونسبة التصويت ومواعيد الاجتماعات وأماكن إقامتها وكيفية الاتفاق على القضايا والمتابعة في الامم المتحدة، بالإضافة إلى لجنة الدستور البرلماني ولجنة النظام الرئاسي ولجنة النظام المختلط
الشعب السوري لم يثر من أجل الدستور	الكلام صحيح ولكن الدستور فيه مشاكل كبرى، فقد كان أداة دعمت استبداد نظراً للصلاحيات الـ 35 الممنوحة لرئيس الجمهورية وسلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية، إن إعادة صياغة دستور جديد للبلاد وسن قوانين صارمة تملك آليات واضحة للمحاسبة ستساعد هيئة الحكم الانتقالي التي لا تملك صلاحيات تشريعية على تفكيك الدولة الامنية وإطلاق التعددية سياسية في البلاد
عندما يتم تأسيس هيئة الحكم الانتقالي يحق لها أن تصدر اعلان دستوري تتكئ عليه وتحدد فيه صلاحياتها وصلاحيات رأس السلطة التنفيذية على اعتبارها كاملة الصلاحية	لا بد من التأكيد على أن هيئة الحكم الانتقالي حسب توصيفها هي هيئة كاملة الصلاحيات التنفيذية فقط وليس التشريعية وبالتالي تحتاج إطاراً تشريعياً. فالتوافق على دستور جديد أولاً، سيعطي هيئة الحكم الانتقالي قدرة كبيرة على ممارسة صلاحياتها.
عند المشاركة في اللجنة الدستورية وفق الظروف الحالية فإن احتمال بقاء الأسد سيقارب 90%، بينما لو بدأنا بهيئة الحكم الانتقالي فنحن نضمن ذهاب بشار الاسد على الاقل حتى لو فشلنا في الوصول إلى دستور جديد	نفس الامر يمكن أن يقال فيما لو شكلت هيئة الحكم الانتقالي في الظروف الحالية، ولم تستكمل بقية السلال وتفاصيل البيئة الآمنة، ولم يتم تفكيك بنية الأجهزة الأمنية، فستصبح هيئة الحكم الانتقالية دون صلاحيات تنفيذية، وستظل الاجهزة العسكرية والامنية هي المهيمنة

اللجنة الدستورية تحوي إشكالية قانونية لأنها ألغت التراتبية الواردة في القرار 2254 الذي يعتبر مرجعية للحل السياسي بالاضافة لبيان جينيف أورد تسلسلا واضحاً للعملية السياسية	بالنظر الى انقضاء المدة المتوقعة لهذه العملية دون تحقيق اي خطوة بها نجد ان القرار لم يصمد، وأن الدول اكتشفت عدم القدرة على تطبيقه وفق التصور والتسلسل المتوقع، لذلك قالت أنه من الممكن البدء بالعملية الدستورية وصولا الى حكم انتقالي يقود الى انتخابات حرة ونزيهة أي أنها غيرت ترتيب الأولويات.
اشكالية كتابة الدستور تحت الاحتلال	كيف يمكن رفض قبول كتابة الدستور بذريعة وجود احتلال روسي ابراني رغم أن المرجعية والإشراف للأمم المتحدة والتي سترعى مخرجاتها من جهة، بينما يمكن قبول تشكيل هيئة الحكم الانتقالية والتي ستكون مشكلة تحت نفس الظروف هيئة الحكم الانتقالية ستستمد شرعيتها من اتفاق يحدث خلال المفاوضات، والأمر نفسه ينطبق على اللجنة الدستورية
القبول بكتابة الدستور من قبل لجنة دستورية لم يختارها الشعب شكلت على اساس المحاصصة أمر ليس له شرعية شعبية، بينما إنشاء هيئة حكم انتقالية تتوافق على تسمية لجنة دستورية ومن ثم التوجه للانتخابات فهذه الخطوة ذات مرجعية شرعية	في كلا الحالتين لن يعتمد الدستور دون عرضه على الاستفتاء الشعبي، وهذا الاستفتاء هو الذي سيقرر شرعيته بغض النظر عن شرعية الجهة التي كتبته.
هل يمكن الوثوق بالاستفتاءات مهما كانت في ظل وجود الاسد وخاصة أن أغلب المعارضين خارج البلاد ولن يجرؤ من هم داخل مناطق النظام على التصويت ضده؟ اما لو اتفق على الدستور وتم الاستفتاء عليه في غياب الاسد فهذا سيشجع الناس على اعطاء رأيهم بحرية وقيود	هل نضمن ان لا تأتي هيئة الحكم الانتقالية بأحد من شخصيات النظام ذات الرهبة، كعلي مملوك على سبيل المثال. وخاصة مع تصريحات روسية بأهمية وجود ضابط علوي على راس السلطة يحقق الامتداد نفسه
البيئة الآمنة أمر مخادع غير واضح المعالم، وغير معروف من الذي سيعمل على تأمينها	عرفت تفاصيل البيئة الامنة أكثر من مرة، بين مجموعة الدول السبع ونصت على وقف إطلاق نار كامل سحب جميع القوات الاجنبية، وإعادة كل القوات المحلية إلى ثكناتها، وإدماج باقي العناصر والفصائل بالجيش والشرطة دخول مساعدات انسانية، أما من الذي يقوم بها فهي هيئة الحكم الانتقالية التي تتضمن أغلبية محسوبة على النظام وهذا المتاح لنا حاليا